PNGO
شبكة
المنظمات
الأهلية الفلسطينية

ورقة حقائق حول:

المنظمات الأهلية الفلسطينية ومأسسة قضايا النوع الإجتماعي في التدخلات الإنسانية

بالشراكة مع

actionaid

2019

PNGO
شبكة
المنظمات
الاهلية الفلسطينية

ورقة حقائق حول:

المنظمات الأهلية الفلسطينية ومأسسة قضايا النوع الإجتماعي في التدخلات الإنسانية

إعداد شركة انفورم للإستشارات وبناء القدرات

أ. مريم شقورة - أ. فريال ثابت

بالشراكة مع

actionaid

2019

مقدمة

إن تعميم منظور النوع الاجتماعي يعتبر استراتيجية معتمدة عالميا لتشجيع مساواة النوع الاجتماعي، لتحقيق هدف المساواة والانصاف ويركز العمل على أن يكون المنظور الجندري هو محور جميع الأنشطة من خلال تطوير السياسات العامة، والبحث، والمناصرة، والحوار، والتشريع، وتخصيص الموازنات والموارد اللازمة، والتخطيط، وأخيرًا تطبيق ومراقبة البرامج والمشروعات.

ان الرؤية الشاملة للأمم المتحدة لما بعد 2015 والمتمثلة بالأهداف الإنمائية السبعة عشر التي اقرتها الأمم المتحدة كاستراتيجية عالمية من اجل عالم أفضل، حظيت قضايا المساواة بأهمية كبيرة من خلال الهدف الخامس والمتمثل بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي باعتبارها حق من حقوق الانسان

وتحقيقا لتلك الأهداف فقد عمدت المنظمات الدولية وبالتعاون والشراكة مع المنظمات الاهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في فلسطين على تطوير استراتيجيات وتدخلات تساهم بشكل واضح في تحقيقها لاسيما وبعد تبني تلك الأهداف على المستوى الوطني والرسمي من خلال اجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017 – 2022 والتي شكل تلك الأهداف أحد اهم المرتكزات الأساسية لها والتي تساهم كمرجعية للمنظمات الأهلية في مأسسة النوع الاجتماعي في رسالتها ورؤيتها وخططها وبرامجها واستقطاب التمويل الكافي لها.

خلفية حول واقع وتحديات تناول قضايا النوع الاجتماعي:

ما زالت قضية العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي تشكل احد اهم التحديات في المجتمع الفلسطيني على الصعيد الحكومي الرسمي، وعلى صعيد المنظمات الاهلية من خلال وجود خلل واضح وحالة عدم الاتزان بين الحقوق من جهة والفرص والخدمات لكلا الجنسين من جهة أخرى، حيث تؤكد الشواهد والدراسات البحثية ان القانون الفلسطيني ما زال يعاني من العديد من الثغرات والنواقص التي تعزز السير قدما نحو العدالة والمساواة، رغم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على مناهضة عدم التمييز في كافة المجالات وأهمها اتفاقية سيداو، والقرار 1325، الا انه ورغم توقيع السلطة الوطنية ما زالت القوانين الفلسطينية لم توائم بما يتماشى وتلك المعاهدات والاتفاقيات. ما زالت العادات والتقاليد والقيم المجتمعية ذات الطابع الذكوري تسيطر على عقلية المجتمع في التعامل مع قضايا العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي مما يشكل تمييز واضح لصالح الرجل.

هدف ورقة الحقائق:

دراسة سبل واليات تناول قضايا النوع الاجتماعي في المنظمات الاهلية لاسيما في المشاريع الإنسانية، من أجل تطوير استراتيجيات تعزز قدرة المنظمات الأهلية في مأسسة النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسة وعلى مستوى دورة حياة المشاريع الإنسانية.

المنهجية:

اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أدوات التقييم الكيفية حيث تم تنفيذ عدد من المقابلات الفردية المعمقة مع خبراء في مجال النوع الاجتماعي، والعمل الأهلي، وذلك من أجل الوصول الى بيانات حية من الفاعلين الأساسيين وأصحاب المصلحة، بجانب مراجعة الادبيات من دراسات سابقة متعلقة بموضوع ورقة الحقائق.

والتي شملت دراسة توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع

المعايير الإنسانيّة الأساسيّة، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، 2018[1] وكذلك دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE.[2]

المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات (2017):[3]

المؤشر	ذكور	اناث
نسبة النساء من الهرم السكاني	50.9 ٪	49.1٪
نسبة الأسر التي ترأسها نساء	90 ٪	10٪
الفجوة في معدلات البطالة	23.3٪	48.2٪
أعضاء المجلس التشريعي	88.7 ٪	11.3٪
أعضاء الهيئات المحلية	78.8٪	21.7 ٪
المحامين المزاولين للمهنة	73.5٪	26.5٪
القضاة	81.7٪	18.3٪
أعضاء النيابة العامة	80.5٪	19.5٪
السفراء/السفيرات الفلسطينيات	94.2٪	5.8٪
القطاع العام المدني/درجة مدير عام	88.7٪	11.3٪
– نسبة الفقر بين الاناث في قطاع غزة تزيد بأربعة اضعاف عن مثيلاتها في الضفة الغربية. كما تزيد بين الأسر التي ترأسها أنثى عن الأسر التي يرأسها رجل.		
ما زالت قضية مشاركة النساء في مجالس الإدارة للمنظمات الاهلية تشكل تحدي وتبين الدراسات ان النسبة لا تزيد عن 15٪		

- هناك تطور ملحوظ في قضايا مأسسة النوع الاجتماعي في المنظمات الاهلية يرجع سببه الي ان جزء كبير من التمويل لاسيما من المؤسسات الأممية أصبح يعتمد مؤشرات واضحة ومعلومة في تقييم المشاريع من منظور النوع الاجتماعي.
- هناك تنامي إيجابي في تناول المنظمات الأهلية لقضايا النوع الاجتماعي في اعمالها وهذا يظهر من خلال المشاريع التي نفذت ومازالت خلال الأعوام العشرة الماضية.
- ساهم وجود توجهات حكومية اتجاه تعزيز المساواة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي ضمن اجندة السياسات الوطنية 2017-2022 الي زيادة الاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي.

تحد دخطة الاستجابة الاستراتيجية أربع مجالات رئيسية مشتركة العمل بين القطاعات تأخذ بالحسبان الأولويات المذكورة في الشكل والذي يشكل النوع الاجتماعي احدى الركائز الأساسية.

مشاريع الاستجابة الإنسانية لقطاع غزة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة كانت كالتالي:[4]

١- الطهراوي، عبد المنعم والبلعاوي، أسامة: توثيق ألبات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة، وحساسيتها تجّاه النوع الاجتماعي. شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين ٢٠١٨.

٢- البلعاوي أسامة والطهراوي عبد المنعم: دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE، شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين ٢٠١٩.

٣- "المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات ٢٠١٧، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

٤- الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة ٢٠١٨، متاح عبر تاريخ الوصول ٢٠١٩/١١/١ الموقع: https://www.ochaopt.org/ar/content/opt-humanitarian-fund

السنة	اجمالي المنتج مليون	عدد المشاريع	المستفيدين			
			رجال	نساء	أولاد	بنات
2015	4.78	19	30349	50802	28982	28959
2016	5.60	19	70752	70390	41304	39138
2017	7.89	30	0	0	459886	468399
2018	7.61	21	169877	73396	57966	44720

تظهر الاحصائيات الصادرة عن الصندوق الإنساني النقاط التالية

- هناك تصنيف حسب الجنس للاستفادة من تلك المنح.
- لا يوجد تصنيف خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- لا يوجد تصنيف خاص بالهشاشة والمناطق الهشة المستفيدة من المنح.
- هناك تزايد في القيمة الاجمالية للمنح سنويا إضافة لتزايد في عدد المشاريع.
- تحصل المؤسسات الدولية على نصيب الأسد من عدد وقيمة المشاريع في حين تحصل المنظمات الاهلية على عدد اقل وقيمة اقل من اجمالي المنح.
- يظهر الجدول منافسة واضحة للمنظمات الدولية على الحصول على المشاريع مع المنظمات الاهلية وهذا ما يقلل من فاعلية المنظمات الاهلية في بناء توجهات استراتيجية نحو قضايا النوع الاجتماعي.
- المؤشرات والمعايير الخاصة بالحصول على المنح تعززمن قدرة المنظمات الاهلية على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي حيث هناك مؤشرات اجباري مراعاتها في كافة مراحل المشروع GENDER AGE MARKER
- يشكل النوع الاجتماعي قضية عبرقطاعية مع كافة القطاعات وهذا يعززمن توجهات المنظمات الاهلية أيضا نحوإدماج النوع الاجتماعي ضمن توجهاتهم ومشاريعهم.
- وجود قطاع خاص للحماية يساهم بشكل كبيرفي زيادة توجهات المنظمات الاهلية نحو قضايا النوع الاجتماعي على المستوى الاستراتيجي ومستوى المشاريع.

فجوات النوع الاجتماعي

- هناك ضعف عام لدى المنظمات في تقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الإجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية وهذا ينعكس على ضعف مراعاة البرامج والسياسات للإحتياجات المختلفة للرجال والنساء، وعلى مشاركتهم في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية
- أغلب المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية بناءً على اشتراطات المانحين.
- مازالت البيانات والمعلومات حول قضايا النوع الاجتماعي تشكل مشكلة أساسية تتعلق بتوفر المعلومات، القدرة على الوصول، إضافة الي تقادم بعض المعلومات ذات العلاقة بالنوع الإجتماعي والعنف المبني على النوع الإجتماعي
- المنظمات ذات مجال العمل النسوي -والتي تستهدف النساء في خدماتها بشكل خاص- لديها رؤية وأهداف تحتوي على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق المساواة بين الجنسين، بدرجة أعلى من المنظمات في مجالات العمل الأخرى.
- هناك ارتباط ضعيف للعلاقة بين المساءلة ومراعاة المعايير الإنسانية الأساسية المعمول بها لدى المنظمات مع النوع الإجتماعي، فالعمل على تطبيق المعايير الإنسانية لايراعي النوع الاجتماعي بشكل كافي.

التوصيات المقترحة لتحسين قدرة المنظمات الأهلية لإدماج النوع الاجتماعي

أولاً: تطوير استراتيجيات تحسين قدرات المنظمات الأهلية التنافسية

1- بناء القدرات المهنية والفنية لدى المنظمات الأهلية على كتابة مقترحات المشاريع بشكل تنافسي مع المنظمات الدولية لزيادة حصتها في المشاريع الإنسانية لاسيما المشاريع ذات الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي

2- زيادة مشاركة المنظمات الأهلية في القطاعات الست المختلفة والتي تشكل أساس التمويل لصندوق الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة.

3- تطوير التحالفات والشراكات بين المنظمات الأهلية بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية من جهة والاستفادة من الخبرات المشتركة من جهة أخرى.

4- تعزيز مستوى المتابعة والتقييم لأداء المنظمات الأهلية بما يعزز تعظيم الاستفادة من المنح للفئات المختلفة من المجتمع .

5- اصدار الدراسات والتقارير المهنية والعلمية التي تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع .

خلاصة : ما زالت قضية العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي تشكل أحد أهم التحديات في المجتمع الفلسطيني على الصعيدين الحكومي والأهلي من خلال وجود خلل واضح وحالة عدم الاتزان بين الحقوق من جهة والفرص والخدمات لكلا الجنسين من جهة أخرى، ونتيجة قيود التمويل وتوجهات المولين، وسياسية الحصار والاحتلال والتغيير المستمر في اجندة واهتمامات المنظمات الأهلية نتيجة الحالات الطارئة.

ثانيا: تعزيز قدرات المؤسسات في مجال إدماج النوع الاجتماعي في الأوقات العادية وأوقات الأزمات من خلال التدخلات التالية :

1- تعزيز الوعي بالمساواة من منظور النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني.

2- رسم سياسات واضحة لزيادة إدماج النوع الاجتماعي ورفع حساسية صناع القرار تجاه مفهوم مأسسة النوع الاجتماعي وعمل دراسات معمقة

3- تعزيز المساواة والإنصاف في جانبي المشاركة والقيادة وفرص الوصول إلى الموارد.

4- رصد أثر البرامج والاستراتيجيات على المستفيدين من خلال الاشراك الحقيقي لأصحاب الحق والواجب، بطرق تضمن الحد من العوائق وإزالتها والقضاء على التمييز.

5- تعزيز قيادة المرأة وتمكينها على مستوى صنع القرار.

ثالثا: تعزيز المشاركة من منظور النوع الاجتماعي في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية.

1- زيادة وعي أصحاب الحق بحقوقهم وتشجيعهم على تقديم الاقتراحات وتقييم الخدمات وحالة الرضا وتفعيل نظام شكوى فاعل وتغذية راجعة للمشاريع الإنسانية

2- ضمان مشاركة أوسع للنساء والرجال في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية.

3- اعتماد نهجاً قائما على الحقوق في عملية المشاركة والاستجابة يشمل إلى أقصى حد ممكن مجموعة واسعة من المشاركين الذين يمثلون صفات العمر ونوع الجنس وغيرها من الصفات المتنوعة ذات الصلة كالإعاقة والنزوح بما يتناسب مع السياق المجتمعي وبطريقة لا تسبب أي ضرر من أجل عكس الاحتياجات الخاصة المحددة والاستجابة لها بشكل مناسب.

4- مراعاة النوع الاجتماعي عند تحديد الاحتياجات وتصميم وتقديم الخدمات بما يتوافق مع ثقافتهم.

ورقة مرجعية لورقة الحقائق:

المنظمات الأهلية الفلسطينية ومأسسة قضايا النوع الإجتماعي في التدخلات الانسانية

مـقـدمـــة

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، وبالتالي نصف إمكانياته. إن المساواة بين الجنسين، إلى جانب كونها حق أساسي من حقوق الإنسان، أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة وتحفيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

يرتبط مفهوم النوع الاجتماعي بمختلف الأدوار والحقوق والواجبات لكل من الرجال والنساء في المجتمع والعلاقات بينهم والطرق التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم التي تحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية مختلفة وتأثير هذه العلاقة على مكانة المرأة والرجل في المجتمع. ويشمل علاقة القوة بين الرجل والمرأة، كما يرتبط بالمساواة والتكافؤ بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء، من خلال أدوارهم. ويتباين مفهوم المساواة النوعية بين كثير من المؤسسات والمهتمين إلا انها تنحصر في الإنصاف في الفرص والمخرجات وتعني مجتمعا يتحلى فيه الرجال والنساء بنفس الفرص والمخرجات، والحقوق والواجبات في كافة مناحي الحياة.

ضمن الرؤية الشاملة للأمم المتحدة لما بعد 2015 والمتمثلة بالأهداف الإنمائية السبعة عشر التي اقرتها الأمم المتحدة كاستراتيجية عالمية من اجل عالم أفضل، فقد حظيت قضايا المساواة بأهمية كبيرة من خلال الهدف الخامس والمتمثل بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي، إضافة الي الهدف العاشر أيضا والداعي الي عدم التمييز باي شكل من الاشكال، وعند الاطلاع على الاهداف الإنمائية أيضا فإننا نرى ان النوع الاجتماعي يمثل قضية أساسية تتقاطع مع كافة الأهداف وتشكل محور أساسي ضمن كل هدف من الأهداف كالصحة والبيئة والتعليم وغيرها.

وتحقيقا لتلك الأهداف فقد عمدت المنظمات الدولية وبالتعاون والشراكة مع المنظمات الأهلية الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في فلسطين على تطوير استراتيجيات وتدخلات تساهم بشكل واضح في تحقيقها لاسيما وبعد تبني تلك الأهداف على المستوى الوطني والرسمي من خلال اجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017-2022 والتي شكل تلك الأهداف أحد اهم المرتكزات الأساسية لها والتي تساهم كمرجعية للمنظمات الأهلية في مأسسة النوع الإجتماعي في رسالتها ورؤيتها وخططها وبرامجها واستقطاب التمويل الكافي لها.

وتماشيا مع الرؤية الاستراتيجية لأجندة السياسات الوطنية لاسيما فيما يخص مساواة النوع الاجتماعي، ومناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي فان مأسسة النوع الاجتماعي في المؤسسات الأهلية وقت الأزمات من الأمور الهامة والضرورية التي تقيم عليها المشاريع المقدمة للمناحين.

مازالت قضية العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي تشكل احد اهم التحديات في المجتمع الفلسطيني على الصعيد الحكومي الرسمي، وعلى صعيد المنظمات الأهلية من خلال وجود خلل واضح وحالة عدم الاتزان بين الحقوق من جهة والفرص والخدمات لكلا الجنسين من جهة أخرى، حيث تؤكد الشواهد والدراسات البحثية ان القانون الفلسطيني ما زال يعاني من العديد من الثغرات والنواقص التي تعزز السير قدما نحو العدالة والمساواة، رغم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على مناهضة عدم التمييز في كافة المجالات وأهمها اتفاقية سيداو، والقرار 1325، الا انه ورغم توقيع السلطة الوطنية ما زالت القوانين الفلسطينية لم توائم ولم يتم إعادة هيكلتها بما يتماشى وتلك المعاهدات والاتفاقيات.[5]

من جانب أخر ما زالت العادات والتقاليد والقيم المجتمعية ذات الطابع الذكوري تسيطر على عقلية المجتمع في التعامل مع قضايا العدالة والمساواة من منظور النوع الاجتماعي مما يشكل تمييز واضح لصالح الرجل، وهذا بدوره شكل عامل رئيسي في الانتهاكات المتكررة لحقوق النساء في المجتمع بدءا من العنف الممارس ضدهن ومروراً بالحرمان من الحقوق الأساسية التي كفلها القانون ورفضتها العادات المجتمعية.

٥- شكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ مارس ٢٠١٧ اللجنة الوطنية لموائمة القوانين الفلسطينية

وما زالت قضية التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي تشكل أحد التحديات امام المنظمات الأهلية. للعديد من الأسباب الداخلية على مستوى توجهات المنظمات، وخارجية نتيجة قيود التمويل وتوجهات المولين، وسياسية الحصـــار والاحتلال والتغيير المســـتمر في اجندة واهتمامات المنظمات الأهلية نتيجة الحالات الطارئة.

تهدف ورقة الحقائق هذه إلى دراسة سبل واليات تناول قضـــايا النوع الاجتماعي في المنظمات الأهلية لاسيما في المشـــاريع الإنســـانية، من أجل تطوير استراتيجيات تعززقدرة المنظمات الأهلية في مأسسة النوع الاجتماعي على مستوى المؤسسة وعلى مستوى دورة حياة المشاريع الإنسانية. وقد اعتمدت هذه الورقة المنهج الوصـــفي التحليلي من خلال اســـتخدام أدوات التقييم الكيفية من خلال تنفيذ عدد من المقابلات الفردية المعمقة مع خبراء في مجال النوع الاجتماعي، والعمل الأهلي، وذلك من أجل الوصول الى بيانات حية من الفاعلين الأساسيين وأصحاب المصـــــلحة، بجانب مراجعة الادبيات من دراسات سابقة متعلقة بموضوع ورقة الحقائق والتي شملت دراسة توثيق أليات المســـــــاءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة،

وحســـاسيتها تجاه النوع الاجتماعي، 2018.[6] وكذلك دراسة سبل تطوير استراتيجيات المســـاءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE.[7]

خلصـــت الورقة بأن هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصـــميم الســـياسات وبرامج التدخلات الإنســـانية، وهذا ينعكس على ضعف مراعاة البرامج والسـياسات للاحتياجات المختلفة للرجال والنســـاء، وعلى مشـــاركتهم في مراحل إدارة مشـــاريع التدخلات الإنســـانية (التصـــميم والتنفيذ والتقييم) ومؤشرات القياس والتحقق من هذه الإجراءات. كما استنتجت الورقة أن المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال والأولاد والبنات وكبار السن من كلا الجنسين في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية.

في السياق ذاته خلصت الورقة الي ان هناك تطور ملحوظ في قضايا مأسسة النوع الاجتماعي في المنظمات الأهلية يرجع سببه الي ان جزء كبيرمن التمويل لاسيما من المؤسســـات الأممية أصبح يعتمد مؤشرات واضحة ومعلومة في تقييم المشـاريع من منظور النوع الإجتماعي، هذا ساهم في شكل كبيرفي إيجاد توجهات وممارسات إيجابية لدى المنظمات الأهلية نحو إدماج ومأسسة النوع الإجتماعي في أعمالهم واستراتيجياتهم.

إضافة الي ان هناك اراء للعديد من الخبراء في مجال النوع الاجتماعي تعتقد ان هناك تنامي إيجابي في تناول المنظمات الاهلية لقضـــايا النوع الاجتماعي في اعمالها وهذا يظهر من خلال المشاريع التي نفذت وما زالت خلال الأعوام العشرة الماضية.

وساهم وجود توجهات حكومية تجاه تعزيز المســـاواة والعدالة من منظور النوع الإجتماعي ضمن اجندة الســـياسات الوطنية 2017-2022 الي زيادة الاهتمام على المستوى الرسمي والأهلي في قضايا النوع الاجتماعي.[8]

٦- الطهراوي، عبد المنعم والبلعاوي، أسامة: توثيق أليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي. شبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين ٢٠١٨.

٧- البلعاوي أسامة والطهراوي عبد المنعم: دراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الاهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHSوالإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي .SHAPEشبكة المنظمات الأهلية، غزة فلسطين ٢٠١٩.

٨- مقابلة مع عبد المنعم الطهراوي استشاري النوع الاجتماعي نوفمبر٢٠١٩

https://www.ochaopt.org/ar/content/opt-humanitarian-fund

هناك تمايزواضح في قدرات المنظمات الأهلية على تناول قضـــايا النوع الاجتماعي حيث انه في إطار عمل مجموعة العنف المبني على النوع الاجتماعي أصبحت وبشكل واضح المؤسسات المشاركة في المجموعة تراعي قضايا النوع الاجتماعي في المشاريع الانسانية ويمكن القول أن هذه المشاريع حساسة للنوع الاجتماعي.[9]

تعريفات ومفاهيم:

المؤسسات الأهلية: هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن ٧ اشخاص لتحقيق أهداف مشروعه تهم الصالح العام دون استهداف جني الأرباح وتتسم بالاستقلالية والطوعية والحرية وتحقيق الصالح العام. وهي مؤسسات تقوم بتقديم العمل الإنساني في الأوقات العادية وأوقات الطوارئ سواء كانت حرب أو كوارث طبيعية لفئات الضحايا من النازحين والسكان.[10]

المنظمات الدولية: هي هيئات خيرية عالمية تضطلع بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر، شاملة عموم الجمهور بهدف مساندة مشروعات في بلدان العامل النامية.[11]

تمويل المؤسسات الأهلية:

يقصد به تمويل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والأهلية وتزويدها بالأموال اللازمة لتحقيق أهدافها.[12]

مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي):

هو بنية اجتماعية من الأفكار التي تعرف الأدوار ونظم الاعتقاد والمواقف والصـــور والقيم والتوقعات للرجل والمرأة. وهي تســـهم بشـــكل كبير بعلاقات القوة، ليس فقط بين الرجل والمرأة، لكن أيضـاً بين المجموعات، وهذا ينتج الكثير من المشـاكل الاجتماعية. ... الجنس يشـير إلى الاختلافات البيولوجية الطبيعية بين الرجل والمرأة.

المؤسسات المراعية للنوع الاجتماعي:

تعني أن تقوم المنظمات الأهلية بتقديم خدماتها من منظور العدالة والمســـاواة المبنية على النوع الاجتماعي وذلك بمراعاة بناء الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي مروراً بكافة مراحل بناء المشروع أو تقديم الخدمات المراعية للحساسية الجندرية.[13]

مفهوم المساواة:

هي التمتع بجميع الحقوق الســياسية والاقتصــادية والاجتماعية دون التمييز بســبب الدين أو اللون أو اللغة أو الجنس أو الرأي الســياسي أو المســتوى الاجتماعي وقد دعا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى عدم التمييز بين البشر.

مفهوم المساواة في النوع الاجتماعي (الجندرية):

هي المساواة بين الأنواع الاجتماعية المختلفة في الحقوق والمعاملات وعدم التمييز وفقًا للنوع الاجتماعي، بمعنى أن يكون هناك تساوي في توزيع المقدرات الاقتصـــادية ضمن اطار التوزيع المتســـاوي للفرص والقدرة على التأثير والقوة الاجتماعية أي أن لا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس

٩- مقابلة مع اميرة مهنا، منسقة مشاريع النوع الاجتماعي في صندوق الأمم المتحدة للسكان نوفمبر٢٠١٩

١٠- قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ للعام ٢٠٠٠

١١- http://web.worldbank.org

١٢- نيازي، عبد المجيد، التمويل داخل المؤسسات الاجتماعية، ٢٠٠٤ م.

١٣-باسمة العقباني، مصدر سابق الذكر

الجنس، وبصـــفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات. ويفيد قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضـــاء على أنواع التمييز كافة ضد المرأة إلى ضرورة المســـاواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشـــاط من أنشـــطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة أنواع التمييز كافة ضد المرأة إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة

الإنصاف على أساس النوع الاجتماعي:

العدالة في توزيع الموارد والمكتســـبات والمســـئوليات بين الرجل والمرأة، ويعترف هذا المفهوم بوجود اختلاف في الاحتياجات، ونقاط القوة بين النســـاء والرجال، وبأنه ينبغي تحديد هذه الاختلافات ومعالجتها لتصحيح الاختلال في التوازن بين الجنسين.[14]

مفهوم تمييز جنسي:

تمييز جنسي أو تمييز على أساس الجنس / النوع الاجتماعي هو أي استثناء أو تقييد أو تفضيل أو تحيز ضد شخص ما، بناءً على النوع الاجتماعي (ذكور- إناث) في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. ومع أن التمييز الجنسي-يمكن ممارسته ضد الرجال والنساء، إلا أنه يمارس بشكل كبير ضد النساء والفتيات فقط. ويرتبط التمييز الجنسي-بمفاهيم أخرى، مثل النظام الأبوي و الصور النمطية الجندرية وأدوار النوع الاجتماعي، وقد يرتبط بالاعتقاد الذي يقول أن جنس معين جوهريًا متفوق وأعلى شأنًا من الجنس الآخر. يمكن للتمييز الجنسي-المتطرف أن يؤدي إلى أشكال عديدة من العنف، والذي يتضمن التحرش والاغتصاب.

مفهوم مجتمع ذكوريّ:

المجتمع العربيّ هو مجتمع ذكوريّ، والمفاهيم والقيَّم الاجتماعية حول موضوع الجندريّة ترسخ في عقول الكثيرين، حيث أن هنالك العديد من النســـاء اللواتي يرضخن للأمر الواقع، ويقيدن ذرات نقاوتهن حتى يتمّ برمجتهن كآليات تنضـــبط وفق نظام ذكوريّ يهيمن بإشعاره الأوّل على كينونة المرأة العربية، وبالتالي على المجتمع ككلّ، ولذلك فإنها تربّي أبناءها من كِلا الجنسين على الجندريّة والتمييز.

مفهوم تمكين النساء:

العملية التي تُصـبح المرأة من خلالها فرديًا وجماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكتســب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل

التدخل الإنساني:

هو عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية (دولة و/أو منظمة دولية) لتقديم المســاعدات الإنســانية الى ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان (بما في ذلك حالات الطوارئ المعقدة، قصيرة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك وسائل الإكراه السياسية بدءاً من أبسط أشكال الحرب، كالحرب النفسية مروراً بالدبلوماسية فالاقتصادية ونهايةً بالعسكرية) بقصد إنقاذ الارواح والتخفيف من المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية.[15]

والوقاية والتصدي له يقتضي إشراك الرجال ودفعهم لتبني هذه القضية والعمل عليها. ولا ننسى-أن عدم المساواة بين الجنسين مرتبط أصلا بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية.

١٤- منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٢ مصدر سابق الذكر

١٥- الموسوعة السياسية: http://political-encyclopedia.org/dictionary/

كما تؤكد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المساواة على انها "التمتع المتساوي للرجال والنساء في الفرص، والموارد، والمنافع، والسلع المثمنة اجتماعيا. والمساواة بين الجنسين لا تعني أن يصبح الرجال كالنساء أو العكس ولكن أن تكون فرصهم في الحياة واحدة."[16]

تمكين المرأة يأتي من خلال تعزيز دورها الاقتصادي وتمكينها من دخول سوق العمل وايجاد الإطار التشريعي والاقتصادي لعملها وبالتالي المساواة في فرص العمل والأجور والتدريب، فالمرأة عنصر أساسي في التنمية، والنهضة الوطنية.

واقع النوع الاجتماعي

يشكل التقرير السنوي لإحصائيات الرجل والمرأة الذي يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مصدر مهم للتعرف على فجوات النوع الاجتماعي في العديد من المجالات. حسب تقرير "المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات" للعام 2017 تبين ما يلي

- تشكل النساء 49.1 من اجمالي عدد السكان ووصلت نسبة الأسر التي ترأسها اناث في فلسطين 10٪
- لا زالت هناك فجوة في القوى العاملة بين النساء والرجال بحوالي 4 اضعاف لصالح الرجال
- تشير البيانات الى ارتفاع نسبة الذكور العاملين في القطاع غير المنظم حيث بلغت 51.6 مقابل 31.4٪ للإناث، بينما تزيد نسبة الاناث العاملات في القطاع غير المنظم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة لتبلغ 34.9٪ مقابل ٪ على التوالي.
- لا زالت تنحصر المهن التي تمارسها النساء في المهن التقليدية. أكثر من نصف النساء يعملن كفنيات ومساعدات وكاتبات وحوالي 15٪ في الخدمات والباعة في الأسواق.[17]
- الفجوة في معدلات البطالة ما زالت في اتساع، حيث بلغت 48.2٪ لدى النساء 23.3 لدى الرجال. بلغ معدل البطالة بين النساء اللواتي انهين ١٣ سنة دراسية فأكثر 54.6٪ من بين النساء المشاركات في القوى العاملة بالمقابل ينخفض معدل البطالة لتبلغ 20.1٪ بين الرجال في نفس الفئة.
- نسبة الفقر بين الاناث في قطاع غزة تزيد بأربعة اضعاف عن مثيلاتها في الضفة الغربية. كما تزيد بين الأسر التي ترأسها أنثى عن الأسر التي يرأسها رجل.
- 11.3 ٪ من أعضاء المجلس التشريعي هن نساء لعام 2017.
- 21.7 ٪ من أعضاء الهيئات المحلية في الضفة الغربية هن إناث مقابل 78.8٪ ذكور في العام 2017، وتقاربها النسبة في محافظات قطاع غزة رغم عدم اجراء انتخابات للهيئات المحلية الا ان العديد التقارير والدراسات توضح ان نسبة مشاركة النساء في بعض الهيئات المحلية تصل لما يقارب ٢٠٪ في حين ان هناك هيئات محلية لا تمثل فيها النساء اطلاقا.[18]
- 81.7٪ من القضاة هم ذكور مقابل 18.3٪ اناث، 73.56٪ من المحامين المزاولين للمهنة هم ذكور مقابل 26.5 ٪ إناث 80.5٪ من أعضاء النيابة العامة هم من الرجال مقابل 19.5٪ من النساء خلال عام 2017. كما لم تزد نسبة السفيرات الفلسطينيات عن 5.8٪ مقارنة مع 94.2٪ للسفراء الرجال
- 32.3٪ من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين هن نساء، مقارنة بما نسبته 67.7٪ من الرجال، وحوالي 12.4٪ من أعضاء مجلس الطلبة في جامعات الضفة الغربية هم من الاناث مقابل 87.6٪ من الذكور.

١٦- التمكين والذمة المالية للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الأسري. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)2019

١٧- المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٨

١٨- تدقيق النوع الاجتماعي في الهيئات المحلية لمحافظات غزة. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات. أكتوبر ٢٠١٩

- 4.2 من الأعضاء المسجلين في الغرف التجارية الزراعية الصناعية هن نساء في الضفة الغربية مع غياب كامل للنساء في غزة.
- 42.7٪ من الموظفين في القطاع العام المدني هن إناث مقابل 57.3٪ ذكور، حيث تشكل الاناث (في القطاع المدني) 11.3٪ من درجة مدير عام فأعلى من مجموع المدراء العاميين، مقابل 88.7٪ من الذكور لنفس الدرجة.[19]
- مازالت البيانات والمعلومات حول قضايا النوع الاجتماعي تشكل مشكلة أساسية تتعلق بتوفر المعلومات، القدرة على الوصول، إضافة الي تقادم بعض المعلومات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي على سبيل المثال ما زالت بيانات المسح الوطني للعام 2011تشكل المصدر الاساسي للباحثين في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي ولغاية نوفمبر 2019 تم إطلاق نتائج مسح العنف 2019 .
- ما زالت قضية مشاركة النساء والفتيات في مجالس الإدارة للمنظمات الأهلية تشكل تحدي حيث تبين الدراسات ان النسبة لا تزيد عن 15٪ وهذا يشكل تحدي امام استراتيجيات إدماج النوع الاجتماعي في تلك المنظمات.[20]

حقائق حول واقع تناول المنظمات الأهلية لقضايا النوع الاجتماعي

1. على مستوى تمويل المشاريع الإنسانية

تحدد خطة الاستجابة الاستراتيجية أربع مجالات رئيسية مشتركة العمل بين القطاعات تأخذ بالحسبان الأولويات المذكورة في الشكل والذي يشكل النوع الاجتماعي احدى الركائز الأساسية.[21]

مشاريع الاستجابة الإنسانية لقطاع غزة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة كانت كالتالي:[22]

السنة	اجمالي المنتج مليون	عدد المشاريع	المستفيدين			
			رجال	نساء	أولاد	بنات
2015	4.78	19	30349	50802	28982	28959
2016	5.60	19	70752	70390	41304	39138
2017	7.89	30	0	0	459886	468399
2018	7.61	21	169877	73396	57966	44720

١٩- علا عوض، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤتمر صحفي ٣ مارس ٢٠١٨
٢٠- ورقة تقدير موقف صادرة عن مؤسسة الضمير لحقوق الانسان بعنوان مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، نوفمبر ٢٠١٧
٢١- الصندوق الإنساني للأرض الفلسطينية المحتلة ٢٠١٨. متاح عبر الموقع: https://www.ochaopt.org/ar/content/opt-humanitarian-fund تاريخ الوصول ١١,٢٠١٩,١
٢٢- الصندوق الإنساني للأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق الذكر

وقد كانت توزع تلك المنح على ست قطاعات أساسية هي:

- قطاع الامن الغذائي
- قطاع الطوارئ والمأوى
- قطاع الصحة
- قطاع المياه والصرف الصحي
- قطاع الحماية
- قطاع التعليم

• تظهر الاحصائيات الصادرة عن الصندوق الإنساني النقاط التالية:

- هناك تصنيف حسب الجنس للاستفادة من تلك المنح.
- لا يوجد تصنيف خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- لا يوجد تصنيف خاص بالهشاشة والمناطق الهشة المستفيدة من المنح.
- هناك تزايد في القيمة الاجمالية للمنح سنويا إضافة لتزايد في عدد المشاريع.
- تحصل المؤسسات الدولية على نصيب الأسد من عدد وقيمة المشاريع في حين تحصل المنظمات الأهلية على عدد اقل وقيمة اقل من اجمالي المنح.
- يظهر الجدول منافسة واضحة للمنظمات الدولية على الحصول على المشاريع مع المنظمات الاهلية وهذا ما يقلل من فاعلية المنظمات الأهلية في بناء توجهات استراتيجية نحو قضايا النوع الاجتماعي.
- المؤشرات والمعايير الخاصة بالحصول علة المنح تعززمن قدرات المنظمات الأهلية على التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي حيث هناك مؤشرات اجباري مراعاتها في كافة مراحل المشروع GENDER MARKER. GENDER AGE
- يشكل النوع الاجتماعي قضية عبرقطاعية مع كافة القطاعات وهذا يعززمن توجهات المنظمات الاهلية أيضا نحو إدماج النوع الاجتماعي ضمن توجهاتهم ومشاريعهم.
- وجود قطاع خاص للحماية يساهم بشكل كبيرفي زيادة توجهات المنظمات الأهلية نحو قضايا النوع الإجتماعي على المستوى الاستراتيجي ومستوى المشاريع.

وتبين قيمة المنح للسنوات الخمس الماضية وعدد المشاريع التي تعزز التوجهات الإيجابية نحو تبني قضايا النوع الاجتماعي كم يظهرها الجدول التالي:

السنة	عدد المشاريع	قيمة المنح	منظمات أهلية	منظمات دولية	منظمات اممية
2015	2	0.35	0.1	0.2	0
2016	3	0.65	0.2	0.2	0.2
2017	8	0.65	0.5	0.2	0
2018	6	1.30	0.8	0.4	0

ثانيا: على مستوى التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات ومراعاة النوع الاجتماعي

من خلال المقابلات المعقمة مع العديد من العاملين والعاملات في المنظمات الأهلية والاستناد للدراسات الأخيرة لشبكة المنظمات لاسيما دراسة توثيق ألليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة CHS، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي، ودراسة سبل تطوير استراتيجيات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية بما يتلاءم مع المعايير الأساسية للعمل الإنساني CHS والإطار العام للتقييم الاستراتيجي الإنساني والتمكين التشاركي SHAPE، يمكن الإشارة الي الحقائق التالية:

2.1 مراعاة النوع الاجتماعي على مستوى البرامج والسياسات العامة للمنظمات [23]

	الفقرة	%
.1	تحتوي رؤية وأهداف ومبادئ المؤسسة على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق المساواة بين الجنسين	76.2
.2	تراعي البرامج والسياسات الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء على حد سواء.	76.0
.3	تعتمد المؤسسة على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الانسانية.	74.2
.4	تراعي التدخلات الانسانية لدى المؤسسة على النوع الاجتماعي (الجندر) كمعيار اختيار للفئات المستهدفة	73.6
.5	تشارك النساء والرجال في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الانسانية (التصميم والتنفيذ والتقييم).	72.8
.6	تتخذ المؤسسة إجراءات عملية للتحقق من المشاركة المتكافئة للرجال والنساء في اتخاذ القرارات من خلال فرق العمل على حد سواء.	72.6
.7	تشتمل السياسات والبرنامج المتعلقة بالتدخلات الانسانية على مجموعة من الشركاء أصحاب المصلحة (stakeholders) لديهم خبرات في قضايا النوع الاجتماعي.	72.0
.8	تتضمن المؤسسة على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الانسانية.	70.0
.9	تعرض المواد الإعلامية أو المنشورات الرجال والنساء على أساس القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي	67.2
.10	المعدل العام لحساسية للنوع الاجتماعي على المستوى الاستراتيجي للمنظمات الأهلية	72.6

٢٣- دراسة توثيق ألليات المساءلة المتبعة من قبل المنظمات الأهلية، وذلك فيما يتعلق بالتدخلات الإنسانية، ومدى انسجامها مع المعايير الإنسانيّة الأساسيّة CHS، وحساسيتها تجاه النوع الاجتماعي

2.2 على مستوى الخدمات والمشاريع

الفقرة	%
تراعي الرؤية توفير استراتيجيات لإدماج النوع الاجتماعي على مستوى صنع السياسات	66.4
الإدارة تراعي النوع الاجتماعي ويوفر الاشراف الاستراتيجي ويمسك زمام السلطة التنفيذية لمحاسبة ومراجعة أداءه بانتظام	65.2
يتوفر لدى الإدارة ادلة وسياسات عملية تساهم في تعزيز مساواة النوع الاجتماعي	67.8
لديها القدرة الإدارية والموظفين لتقديم استجابة إنسانية تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة. وذات حساسية جندرية	69
النظم والإجراءات تراعي حساسية النوع الاجتماعي كما وكيفا	64.6
يؤخذ بعين الاعتبار الاعتماد على معايير النوع الاجتماعي عند التقييم والتعلم ويساهم ذلك في بناء تقييم مراعي للنوع الاجتماعي	68.4
المشاركة الفعالة في المبادرات والتعلم أو الاستعداد في جهود الاستجابة. او تطبيق مؤشرات النوع الاجتماعي	73
أدت حملات المناصرة الي التأثير والتغيير في القضايا ذات العلاقة بمساواة النوع الاجتماعي	66.4
توجد موارد كافية ومرنة ومتنوعة وتراعي مساواة النوع الاجتماعي لضمان الاستدامة التنظيمية والفعالة.	46.4
لدينا خطط وإجراءات تراعي الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي (تبني على مؤشرات النوع الاجتماعي	66.4
تصميم الاستجابة ووضع الميزانية وتنفيذها بسرعة بناءً على تقييم محايد للاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف والقدرات لدى المجموعات المختلفة	61.2
تلعب المجتمعات التي تعمل معها بما في ذلك النساء والمهمشين دوراً في وضع الاستراتيجية الإنسانية في كل مراحل الاستجابة	58.8
تؤدي التقييمات المنفذة في الوقت المناسب إلى اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبناءً عليها يتم اتخاذ إجراءات دون تأخير	62.6
المعدل العام	63.6 %

كما وضحت نتائج دراسة قطاع الصحة والفجوات الجندرية كمثال لأحد القطاعات لعام ٢٠١٩ ما يلي:[24]

- تم عمل تحليل للفجوات الجندرية في قطاع الصحة (8 مؤسسات صحية أهلية، وزارة الصحة) وتبين انه لا يوجد سياسية واضحة تراعي النوع الاجتماعي في اعداد السياسات والبرامج الصحية والموارد المتاحة غيركافية لتطبيق السياسات الموضوعة ويوجد مشكلة في وضع السياسات بدون أشراك مقدمي الخدمات والفئات المستهدفة مما يؤدي إلى عدم الانتماء للسياسات التي لا تلبي الاحتياجات المختلفة بين كل من الرجال والنساء ولا تعطي فرص متساوية لهم.
- لا يقوم التخطيط بشكل رئيسي على المؤشرات الجندرية وأغلب المؤسسات الصحية تمتلك نظام معلومات صحي محوسب يحتوي العديد من البيانات ولكن لا يتم تحليلها من منظور نوع اجتماعي واستخدامها في المشاريع المقدمة.
- يوجد نظام معلومات فلسطيني في وزارة الصحة يحتوي مؤشرات صحية وطني وجزء كبير مصنف على أساس العمر والجنس ولا يوجد تحليل فرعي متخصص لذلك.
- المدراء العامون في وزارة الصحة وأغلب المؤسسات الصحية هم من الرجال وهم من يقوموا برسم السياسات في وزارة لا يوجد مساهمة للنساء أو اشراك حقيقي للمجتمع في رسم سياسات تراعي النوع الاجتماعي.
- كما تبين أنه مطلب للممول وليس قناعة المؤسسة الصحية والمشاريع تأخذ اتجاه تقديم خدمات صحية خالصة محددة بنوعية الخدمة الصحية إلى الانسان قائمة على الجنس وليس على النوع الاجتماعي والمشاريع المقدمة لا تراعي مراحل حياة النساء والرجال المختلفة والتي لها احتياجات صحية مختلفة ولا تراعي ذلك في الموارد البشرية وتعتبر احتياجات النساء من اجازه امومة والرضاعة والحضانة هي عبئ على مقدم الخدمات.
- اصحاب القرار في المناصب العليا ليس لديهم معرفة او فهم متعمق للنوع الاجتماعي لذلك لن يعكس ذلك في التخطيط.

نلخص الوضع العام لمأسسة مراعاة النوع الاجتماعي في المنظمات الأهلية:

- حساسية المنظمات للنوع الاجتماعي ما زالت ضعيفة، وهناك ضعف عام لدى المنظمات في تقديم خدماتها من منظور العدالة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي.
- هناك ضعف في اعتماد المنظمات على تحليل النوع الاجتماعي كأساس عند جمع البيانات الأساسية لتصميم السياسات وبرامج التدخلات الإنسانية.
- أغلب المنظمات لا تتضمن على مؤشرات كمية ونوعية لرصد مشاركة النساء والرجال في رسم السياسات وتصميم برامج التدخلات الإنسانية بناءً على اشتراطات المانحين.
- المنظمات ذات مجال العمل النسوي –والتي تستهدف النساء في خدماتها بشكل خاص– لديها رؤية وأهداف تحتوي على التزام واضح بتعزيز أو تحقيق المساواة بين الجنسين، بدرجة أعلى من المنظمات في مجالات العمل الأخرى.
- هناك ارتباط ضعيف للعلاقة بين المساءلة ومراعاة المعايير الإنسانية الأساسية المعمول بها لدى المنظمات مع النوع الاجتماعي، فالعمل على تطبيق المعايير الإنسانية لا يراعي النوع الاجتماعي بشكل كافي.

٢٤- تحليل قطاع الصحة والفجوات الجندرية، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، ٢٠١٩ (الباحثتان مريم شقورة وفريال ثابت)

تعميم منظور النوع الاجتماعي يعتبر استراتيجية معتمدة عالميا لتشجيع مساواة النوع الاجتماعي، لتحقيق هدف المساواة والانصاف ويتضمن العمل على أن يكون المنظور الجندري وقضية مساواة النوع الاجتماعي هو محور جميع الأنشطة من خلال تطوير السياسات العامة، والبحث، والمناصرة، والحوار، والتشريع، وتخصيص الموازنات والموارد اللازمة، والتخطيط، وأخيرًا تطبيق ومراقبة البرامج والمشروعات.

التوصيات المقترحة لتحسين قدرة المنظمات الأهلية لإدماج النوع الاجتماعي

أولاً: تطوير استراتيجيات تحسين قدرات المنظمات الأهلية التنافسية من خلال

1- بناء القدرات المهنية والفنية لدى المنظمات الأهلية على كتابة مقترحات المشاريع بشكل تنافسي مع المنظمات الدولية لزيادة حصتها في المشاريع الإنسانية لاسيما المشاريع ذات الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي

2- زيادة مشاركة المنظمات الاهلية في القطاعات الست المختلفة والتي تشكل أساس التمويل لصندوق الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة.

3- تطوير التحالفات والشراكات بين المنظمات الأهلية بما يضمن زيادة قدرتها التنافسية من جهة والاستفادة من الخبرات المشتركة من جهة أخرى.

4- تعزيز مستوى المتابعة والتقييم لأداء المنظمات الأهلية بما يعزز تعظيم الاستفادة من المنح للفئات المختلفة من المجتمع

5- اصدار الدراسات والتقارير المهنية والعلمية التي تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع .

تعزيز قدرات المؤسسات في مجال إدماج النوع الاجتماعي في الأوقات العادية وأوقات الأزمات من خلال التدخلات التالية:

1- تعزيز الوعي بالمساواة من منظور النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني.

2- رسم سياسات واضحة لزيادة النوع الاجتماعي ورفع حساسية صناع القرار تجاه مفهوم مأسسة النوع الاجتماعي وعمل دراسات معمقة تحلل الفجوات.

3- تعزيز المساواة والإنصاف في جانبي المشاركة والقيادة وفرص الوصول إلى الموارد.

4- رصد أثر البرامج والاستراتيجيات على المستفيدين من خلال الاشراك الحقيقي لأصحاب الحق وأصحاب الواجب، بطرق تضمن الحد من العوائق و إزالتها والقضاء على التمييز.

5- تعزيز قيادة المرأة وتمكينها على مستوى المجتمع المحلي وفي عمليات صُنع القرار الأخرى .[25]

٢٥- تدليل النوع الاجتماعي في العمل الإنساني. اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠١٧. ps://interagencystandingcommittee.org/gender-and-humanitarian-action.

ثانيا: تعزيز المشاركة من منظور النوع الاجتماعي في مراحل إدارة البرامج والمشاريع الإنسانية.

1- زيادة وعي أصحاب الحق بحقوقهم وتشـــــجيعهم على تقديم الاقتراحات وتقييم الخدمات وتفعيل نظام شكوى فاعل وتغذية راجعة للمشاريع الإنسانية

2- ضمان مشاركة أوسع للنساء والرجال في مراحل إدارة مشاريع التدخلات الإنسانية.

3- اعتماد نهجاً قائما على الحقوق في عملية المشاركة والاستجابة يشمل إلى أقصى حد ممكن مجموعة واسعة من المشاركين الذين يمثلون صفات العمر ونوع الجنس وغيرها من الصـفات المتنوعة ذات الصـلة كالإعاقة والنزوح بما يتناسب مع السـياق المجتمعي وبطريقة لا تسبب أي ضرر من أجل عكس الاحتياجات الخاصة المحددة والاستجابة لها بشكل مناسب.

4- مراعاة رأي و رضى المستفيدين في تقييم المشاريع.

5- مراعاة النوع الاجتماعي عند تحديد الاحتياجات وتصميم وتقديم الخدمات بما يتوافق مع ثقافتهم.

ملحق رقم 1 : قائمة المقابلات

م	اسم ممثل القطاع بالشبكة	الصفة
1	اميرة مهنا	منسقة برامج النوع الاجتماعي في صندوق الأمم المتحدة للسكان
2	ريم فرينة	مديرة جمعية عايشة للمرأة والطفل
3	عندليب عدوان	مديرة مركز الاعلام المجتمعي
4	تغريد جمعة	مديرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية غزة
5	عبد المنعم الطهراوي	منسق المشاريع في المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

Palestinian NGO's Network - PNGO

082847518

pngoportal@gmail.com

PNGO Portal